مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

التقرير السنوي 2019

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

ANNUAL REPORT 2019

الاستثمار في المستقبل

INVESTING IN THE FUTURE

المحتويات

		صفحة
1	نبذة عن المجلس	4
2	الرؤية، الرسالة والقيم	6
3	أعضاء مجلس الإدارة ومهامهم	8
4	كلمة رئيس المجلس	10
5	كلمة الأمين العام	12
6	لمحة حول عمليات المجلس في عام 2019	14
7	احصائيات الترسيات في عام 2019	16
8	التأهيل المسبق	22
9	طلبات إعادة النظر والتظلمات	24
10	الخطط التطويرية	25

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد
نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر

نبذة عن المجلس

نشأ مجلس المناقصات والمزايدات عام 2003، باعتباره الجهة التنظيمية المستقلة التي تشرف على ممارسات المشتريات الحكومية في مملكة البحرين من خلال آلية تنظيمية ترسخ مبدأ الشفافية والنزاهة في جميع الإجراءات وتضمن تكافؤ الفرص والعدالة لجميع الموردين والمقاولين تشجيعاً للاستثمار المحلي والأجنبي، حيث يعد المجلس مساهماً فعالاً في دعم الاقتصاد وتعزيز قطاع الأعمال في مملكة البحرين.

ويعد مجلس المناقصات والمزايدات رافداً من روافد دعم رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، من خلال توفير البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية في تيسير الأعمال في المملكة وجعلها أكثر كفاءة، بما يتواكب مع الاطراد في عجلة النمو الاقتصادي من جهة ويتناسب مع الموارد المتاحة من جهة أخرى.

وباعتباره الجهة المكلفة بالإشراف على المشتريات والمبيعات الحكومية، أدى مجلس المناقصات والمزايدات دورٍ محوريّ وفعّال في حجم المشاريع الكبرى التي شهدتها مملكة البحرين، بما في ذلك التوسع في بناء المشاريع الإسكانية كمدينة شرق سترة ومشروع الرملي الإسكاني، ومدينة خليفة ومدينة شرق الحد، بالإضافة إلى مشروع توسعة مطار البحرين، ومركز المعارض والمؤتمرات في الصخير، بجانب العديد من المشاريع في مجالات النفط والغاز والكهرباء والماء والبنية التحتية.

كان انشاء مجلس المناقصات والمزايدات من بواكير انطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك المفدى، فقد سعى المجلس خلال السنوات الماضية على الوقوف على مسافة واحدة بين الجهات المتصرفة، والمقاولين والموردين المحليين والدوليين، حيث تمكن المجلس من بناء علاقة وطيدة مع كافة الأطراف، وشُهد له المهنية في الأداء بأعلى درجات الشفافية بما كفل فرصاً متكافئة لجميع الموردين والمقاولين المشاركين في المناقصات والمزايدات من خلال تكامل البيئة التشريعية عبر إصدار قانون المناقصات والمزايدات المنظم لممارسات المناقصات والمشتريات الحكومية وكفل الحقوق لكافة الشركاء، مما ساهم في تعزيز ثقة المستثمرين باعتبارها إحدى أبرز الوجهات المستقطبة للأعمال.

الأبعاد الإستراتيجية

أقر مجلس المناقصات والمزايدات الأبعاد الاستراتيجية الأربعة للخطة التطويرية للمجلس، والتي تتركز حول الجاهزية المؤسسية، بتوظيف التقنية والابتكار، لرفع كفاءة العمليات، في بيئة قانونية ملاءمة. وتهدف هذه الخطة إلى خلق منصة تواصل فعالة والاستفادة من فرص الشراكة، وتعزيز دور المجلس في المشتريات الحكومية، وتحقيق الاستقلالية وتطوير الحوكمة، بالإضافة إلى تطوير جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وتطوير بنية ذاتية مستدامة قادرة على تغذية الاستثمار الوطني.

النظام الوطني للمشتريات

يعمل المجلس على تطوير النظام الإلكتروني كمرحلة من مشروع النظام الوطني للمشتريات، بحيث يتم التحول لنظام الجيل الرابع من النظم الذكية للمشتريات (Procurement 4.0) وهو نظام متكامل وشامل لجميع العمليات والإجراءات، بالإضافة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره إحدى مبادرات خطة تطوير المجلس، والذي من شأنه أن يساهم في إيجاد بيئة تنافسية متكافئة ومحفزة للنمو، كما يعكف المجلس على تحسين مركز مملكة البحرين في مؤشرات سهولة الأعمال الدولية، وزيادة وعي الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين بأحكام ومواد القانون والتعاميم والقرارات الصادرة عن المجلس.

الرؤية والرسالة والقيم

الرؤية

الارتقاء بمملكة البحرين لتصبح مؤشراً عالمياً لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة.

الرسالة

العمل عن قرب مع القطاعيين العام والخاص في الوقت الذي نسعى فيه لمواصلة تعزيز شفافية وكفاءة ممارسات المشتريات والمبيعات الحكومية في المملكة، ودعم النمو الذي يشهده القطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم الاستدامة الاقتصادية من خلال المحافظة على المال العام.

القيم

النزاهة والشفافية
نسعى لتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في أداء أعمالنا والتعامل مع شركائنا وعملائنا.

الثقة والاحترام
نسعى لكسب ثقة واحترام الشركاء والعملاء من خلال الالتزام المهني في معاملاتنا وقرارتنا.

المساواة والإنصاف
تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطراف ذات العلاقة.

الجودة والتميّز
نعمل كفريق لبلوغ أقصى مستويات الجودة في الأداء من أجل تحقيق التميّز في الخدمة.

المسؤولية
نعمل بروح المسؤولية في قرارتنا وأعمالنا ونؤكد على التزامنا الكامل بالعمل الجماعي.

الاحتراف والمهنية
نستثمر في تطوير وتحفيز كفاءة وأداء مواردنا البشرية لتعزيز قدراتنا ومصداقيتنا المهنية.

الإبداع
نشجع مواردنا البشرية على استغلال طاقاتها الإبداعية ومواهبها الكاملة لتحسين الأداء المؤسسي وتحقيق النجاح الاستراتيجي.

أعضاء المجلس

واصل مجلس المناقصات والمزايدات الإشراف الدقيق على المناقصات الحكومية، ببث الثقة في بيئة الأعمال في مملكة البحرين وتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية، مما أثمر عن اكتسابه سمعة ممتازة من خلال إنجازاته المتسمة بالشفافية وتكافؤ الفرص والعدالة والتنافسية منذ فترة تأسيسه، مما يساهم في تعزيز الدور الكبير الذي يلعبه المجلس في تقديم نوعية مميزة من الممارسات.

مهام مجلس المناقصات والمزايدات

- الإشراف على المناقصات والمزايدات الحكومية وعمليات الشراء التي تقوم بها الجهات الحكومية المتصرفة.
- اعتماد المواصفات الفنية التي تقدمها الجهات الحكومية المتصرفة.
- إلغاء المناقصات والمزايدات وإعادة طرحها من جديد عند الحاجة إلى ذلك.
- استلام عطاءات المناقصات والمزايدات وفتح المظاريف والتحقيق من اشتمالها على المستندات والوثائق المطلوبة.
- اتخاذ القرار بشأن قبول العطاءات أو رفضها.
- تقييم أو مراجعة واعتماد تقييم العطاءات واتخاذ قرار الترسية بشأنها.
- اعتماد تأهيل الجهات المتصرفة المعنية للموردين والمقاولين.
- تطبيق الجزاءات على الموردين والمقاولين في حالة المخالفات أو التقصير في الوفاء بالالتزامات التعاقدية.
- البت في تظلمات الموردين والمقاولين المتعلقة بإجراءات المناقصات والمزايدات.

الشيخ نايف بن خالد آل خليفة
الرئيس

م. أحمد عبدالعزيز الخياط
نائب الرئيس

د. محمد مبارك بن دينة
عضو

عيسى رضي العرادي
عضو

م. سعيد حسين عبد الرحمن
عضو

م. وليد يوسف الساعي
عضو

راشد أحمد الجودر
عضو

جاسم عبدالله حمود
عضو

نور حافظ بوعلي
عضو

كلمة رئيس المجلس

يشرفني في افتتاحية التقرير السنوي لمجلس المناقصات والمزايدات الحكومية لعام 2019، أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لسيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه على تفضل جلالته بإصدار المرسوم الملكي رقم "1" لسنة 2020، والخاص بإعادة تشكيل مجلس المناقصات والمزايدات، مؤكدين عزمنا على بذل المزيد والعمل بإخلاص مع جميع منتسبي مجلس المناقصات والمزايدات لبلوغ الأهداف التنموية المنشودة في ظل عهد جلالته الزاهر حفظه الله ورعاه.

سيستمر مجلس المناقصات والمزايدات في تعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية بما يتماشى مع أفضل المعايير ويضمن الكفاءة والفاعلية ويرسخ العدالة والشفافية في جميع نواحي منظومة العمل، مثمنين ما يحظى به المجلس من دعم ومتابعة مستمرة من سيدي صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله، ومتطلعين لمواصلة جهود التطوير والتحديث في كافة مسارات عمل المجلس للمساهمة بشكل إيجابي في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030، واضعين نصب أعيننا توجيه سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله للقيادات التنفيذية والإدارية في مختلف الأجهزة والجهات الحكومية خلال انعقاد الملتقى الحكومي الأخير إلى التمسك بروح المبادرة والإنجاز.

لقد ساهم مجلس المناقصات والمزايدات خلال العام 2019 في دعم الجهود المبذولة لاستدامة الاقتصاد الوطني، إذ بلغ إجمالي عدد الترسيات 1730 مناقصة بقيمة إجمالية تبلغ 1.847 مليار دينار بحريني، الأمر الذي يؤكد استمرارية المشاريع الرئيسية التي أطلقتها الحكومة تلبية للاحتياجات المتزايدة في جميع المجالات، وبالأخص في المجالات الخدمية والبنية التحتية والإسكان والتي تلبي تطلعات المواطنين بشكل مباشر، حيث مثلت أكثر من 45.5% من إجمالي قيمة الترسيات لهذا العام.

نؤكد التزامنا بمواصلة التعاون المثمر مع الجهات الحكومية المسؤولة عن المشتريات والمبيعات الحكومية (الجهات المتصرفة) من جهة، والمقاولين والموردين المحليين والإقليميين والدوليين من جهة أخرى، حرصاً على تحقيق التميز وضمان تكافؤ الفرص وترسيخ التنافسية، مما سيساهم بكل تأكيد في تعزيز ثقة المستثمرين العالميين في مملكة البحرين باعتبارها إحدى أبرز الوجهات المستقطبة للأعمال في المنطقة.

وفي الختام، أدعو الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لمزيد من العطاء من أجل تحقيق رفعة وتقدم مملكة البحرين، متمنياً أن يكون هذا التقرير مصدراً مهماً لتوثيق دور المجلس في دعم المسيرة التنموية الشاملة للمملكة.

نايف بن خالد آل خليفة

رئيس المجلس

”ترسية 1730 مناقصة/مزايدة بقيمة 1.847 مليار دينار في 2019 وأكثر من 45.5% منها في مجالات الخدمات والبنية التحتية والإسكان.“

كلمة الأمين العام

بخطى واثقة وبرؤية استراتيجية وطنية عالية المستوى في جعل مملكة البحرين مركزاً عالمياً وبيئة خصبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، يمضي مجلس المناقصات والمزايدات نحو مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً منذ تأسيسه في عام 2003 والتي كانت حافلة بالعديد من الإنجازات، جاءت لتكون شاهدةً على مفاصل التطوير والتحديث التي تشهدها المسيرة التنموية المباركة لمملكة البحرين في ظل العهد الزاهر لحضرة سيدي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، حيث تحققت على مدى تلك السنوات العديد من الإنجازات على مستوى ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية التي اتسمت بالمنسوب العالي للكفاءة والشفافية في آن واحد، مستلهمين من لدن جلالته حفظه الله الطموح في وضع البحرين وجهة عالمية، صديقة للأعمال التجارية، ومعززة من ثقة المستثمر العالمي في الاقتصاد الوطني لمملكة البحرين.

لقد كانت الرعاية الكريمة من لدن سيدي صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه للملتقى الحكومي 2019 الذي احتضنته مملكة البحرين مؤخراً ، وكلمة سيدي صاحب السمو الملكي ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه في الملتقى، خارطة طريق لترسم لنا بذلك معالم أولويات عمل مجلس المناقصات والمزايدات للمرحلة المقبلة، والتي جاءت لتكون صدىً لتحسين وتطوير الممارسات والإجراءات وتعزيز كفاءة العمل والارتقاء بجودة الخدمات التي يقدمها المجلس لشركائه من الجهات الحكومية وفق استراتيجية وسياسة مرنة تحفظ المال العام، وانعكس ذلك جلياً في تشكيل فرق عمل مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة لتحسين مؤشرات البحرين الدولية، لجعله يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، والذي بدوره ينعكس إيجابياً على التصنيفات الدولية للمملكة.

كما حرص مجلس المناقصات والمزايدات على الريادة في مجال التحول الرقمي بالمشتريات الحكومية استثماراً لمختلف الفرص التي تساهم في تحقيق أفضل ممارسات التطور والتحديث في مجال المشتريات والمبيعات الحكومية واستثمار الطفرة الرقمية والتحول إلى الجيل الرابع من النظم الذكية للمشتريات (Procurement 4.0)، لضمان تعزيز قيم التنافسية وتحقيق أعلى مستويات الشفافية؛ وللدفع بكفاءة عمليات المناقصات والمشتريات لفضاء قادر على استيعاب احتياجات الجهات المتصرفة ومواكبة متطلبات الموردين والمقاولين.

ولطالما كان تعزيز التنافسية بين الموردين والمقاولين أحد الأهداف الرئيسية لمجلس المناقصات والمزايدات، إذ حقق المجلس نتائج متميزة خلال العام 2019 من حيث اختيار أسلوب الطرح المثالي للمناقصات والمزايدات الحكومية، إذ ارتفعت نسبة عدد المناقصات العامة من 57% في 2018 لتصل إلى 70.5% من إجمالي عدد المناقصات في 2019، في حين تراجعت نسبة المناقصات المحدودة من 25% إلى 19.2% من إجمالي عدد المناقصات، كما تطورت بشكل إيجابي نسبة التعاقد المباشر إلى معدلات متميزة لتبلغ 10.3% في العام 2019 بعد أن كانت 18% في العام السابق، مما يؤكد على مضي المجلس قدماً في اتباع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

واستناداً للتوجيهات السامية من لدن سيدي صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر حفظه الله ورعاه وبدعم من سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وانطلاقاً من أهداف برنامج التوازن المالي، حقق مجلس المناقصات والمزايدات وفورات مباشرة بقيمة 106.426 مليون دينار من خلال 164 عملية تفاوض أقرها المجلس مع المقاولين والموردين، حيث أتاح قانون المناقصات والمزايدات للجهة المتصرفة وبناءً على قرار من المجلس للتفاوض في حالة واحدة فقط مع صاحب العطاء الأفضل في المحصلة إذا كان سعر عطاءه أعلى من التكلفة التقديرية المخصصة لتخفيض قيمة عطاءه.

كما نتطلع إلى مواصلة العمل الجاد من أجل تحقيق النمو والازدهار وتقديم خدمات ذات قيمة مضافة للشركاء الاستراتيجيين من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين على حدٍ سواء. فعلى الرغم من انخفاض عدد المناقصات فإن المجلس قد حقق زيادة في إراداته بنسبة 4.87 % في العام 2019 عن العام 2018 لتصل بذلك إلى 718,482 ألف دينار بحريني بالمقارنة مع ما حققه المجلس في العام 2018 والبالغ 685,130 ألف دينار بحريني.

ويظل مجلس المناقصات والمزايدات بخبراته المهنية والفنية المتنوعة وجهازه المتميز الذي يضم كفاءات وقدرات بحرينية شابة، ملتزماً بتقديم أعلى مستويات الممارسات العالمية وأفضل التجارب الدولية وذلك من أجل تحقيق الريادة والتنافسية في مجال المشتريات الحكومية، والمساهمة الفاعلة في تعزيز عمليات الشراء والتعاقد لرفع مستوى الأداء وتحسين جودة العمليات بها. إنّ كل ما سطر في هذا التقرير من إنجازات يعكس بشكل مختصر العمل الدؤوب الذي يقوم به جميع الموظفين، والذين تركوا أثراً ملموساً في تحسين جودة الخدمات على مستوى عمليات المناقصات والمزايدات، تجسيداً لرؤى الحكومة وتوجهات الحكومة من أجل النهوض بالعجلة الاقتصادية، مجددين العزم على مواصلة مجلس المناقصات والمزايدات في دعم الشركاء من خلال تقديم الإشراف المستقل على عملية المشتريات الحكومية بكفاءة ونزاهة.

د. محمد علي بهزاد
الأمين العام

”حقق المجلس نتائج متميزة في أساليب طرح المناقصات، إذ ارتفعت نسبة المناقصات العامة لـ 70% وتراجعت أعداد المناقصات المحدودة والتعاقد المباشر بنسبة 19.2% و 10.3% لكل منهم.“

لمحة حول عمليات المجلس في عام 2019

تزامن مع عقد المجلس لاجتماعاته الأسبوعية المنتظمة عقد جلسة علنية لفتح العطاءات المقدمة للمناقصات والمزايدات المطروحة من قبل الجهات المتصرفة، بحضور أصحاب العطاءات وممثلي الشركات، التي يتم بثها على الموقع الإلكتروني للمجلس مباشرة، حيث يقوم المجلس حالياً بإجراء عمليات فتح العطاءات يومي الإثنين والخميس من كل اسبوع، سعياً منه لتسريع إجراءات المناقصات.

وقد وصل إجمالي عدد المناقصات والمزايدات التي فتح المجلس عطاءاتها خلال عام 2019 إلى 1034 مناقصة ومزايدة بقيمة تقديرية بلغت 1,847 مليار دينار بحريني. في حين بلغ إجمالي عدد العطاءات المقدمة لهذه المناقصات والمزايدات 5,418عطاء.

	2018	2019
عدد المناقصات والمزايدات المفتوحة	1119	**1034**
عدد العطاءات المفتوحة	5174	**5418**
عدد المناقصات التي أشرف عليها المجلس (الإرساء، التمديدات، والأوامر التغيرية، والتجديدات)	2102	**1730**
إجمالي قيمة المناقصات التي أشرف عليها المجلس (الإرساء، التمديدات، والأوامر التغيرية، والتجديدات) (دينار بحريني)	3,737,350,550	**1,847,174,347**
إجمالي عدد التظلمات التي تم التعامل معها	446	**541**
إجمالي عدد الموردين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات	8305	**9707**
إجمالي عدد الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات	4839	**5524**
إجمالي عدد الموردين الدوليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات	3466	**4183**
عدد الشركات المؤهلة مسبقاً	2420	**2703**

"جلسات علنية لفتح العطاءات بحضور الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين لتعزز النزاهة والشفافية في ممارسات المشتريات الحكومية."

المدة الزمنية للرد على الطلبات

4307 إجمالي الردود على الطلبات

المدة الزمنية لإجراءات المناقصات

972 مناقصة تم إرساؤها

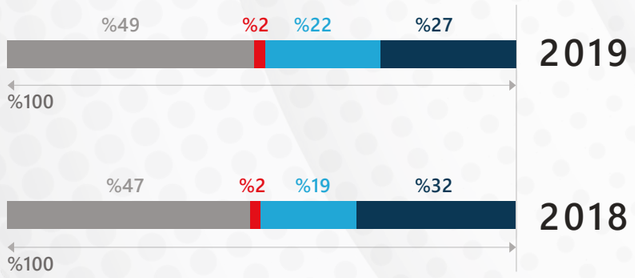

احصائيات الترسيات في عام 2019

البنية التحتية

589
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019

503,923,810
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 (دينار بحريني)

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
249,708,265
المبلغ (دينار بحريني)
214 عدد المناقصات

هيئة الكهرباء والماء
240,408,930
المبلغ (دينار بحريني)
273 عدد المناقصات

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
7,279,425
المبلغ (دينار بحريني)
25 عدد المناقصات

وزارة المواصلات والاتصالات
3,875,802
المبلغ (دينار بحريني)
42 عدد المناقصات

هيئة تنظيم الاتصالات
1,150,305
المبلغ (دينار بحريني)
14 عدد المناقصات

بدالة انترنت البحرين
637,765
المبلغ (دينار بحريني)
14 عدد المناقصات

هيئة التخطيط والتطوير العمراني
611, 638
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

جهاز المساحة والتسجيل العقاري
251,680
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

النفط والغاز

265
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019

460,234,878
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 (دينار بحريني)

شركة تطوير للبترول
322,620,375
المبلغ (دينار بحريني)
121 عدد المناقصات

شركة نفط البحرين
136,263,158
المبلغ (دينار بحريني)
137 عدد المناقصات

الشركة القابضة للنفط والغاز
788,121
المبلغ (دينار بحريني)
4 عدد المناقصات

شركة توسعة غاز البحرين الوطنية (بناغاز)
319,223
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

الهيئة الوطنية للنفط والغاز
244,000
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

الطيران

244
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019

252,311,679
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 (دينار بحريني)

طيران الخليج
175,400,924
المبلغ (دينار بحريني)
161 عدد المناقصات

شركة مطار البحرين
71,676,808
المبلغ (دينار بحريني)
80 عدد المناقصات

أكاديمية الخليج للطيران
4,993,947
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

شركة هلا بحرين للضيافة
240,000
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

الإسكان

59
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019

348,202,658
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 (دينار بحريني)

وزارة الإسكان
347,563,766
المبلغ (دينار بحريني)
55 عدد المناقصات

بنك الأسكان
638,892
المبلغ (دينار بحريني)
4 عدد المناقصات

التعليم

88
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019

24,353,019
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 (دينار بحريني)

وزارة التربية والتعليم
14,107,457
المبلغ (دينار بحريني)
22 عدد المناقصات

جامعة البحرين
4,529,541
المبلغ (دينار بحريني)
16 عدد المناقصات

وزارة شئون الشباب والرياضة
3,653,769
المبلغ (دينار بحريني)
16 عدد المناقصات

بوليتكنك البحرين
1,173,931
المبلغ (دينار بحريني)
20 عدد المناقصات

هيئة جودة التعليم والتدريب
494,144
المبلغ (دينار بحريني)
4 عدد المناقصات

معهد الإدارة العامة
271,233
المبلغ (دينار بحريني)
3 عدد المناقصات

المجلس الأعلى للشباب والرياضة
122,943
المبلغ (دينار بحريني)
7 عدد المناقصات

الاستثمار

74
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019

67,559,069
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 (دينار بحريني)

شركة البحرين للاستثمار العقاري
58,958,212
المبلغ (دينار بحريني)
34 عدد المناقصات

مجلس التنمية الاقتصادية
6,338,181
المبلغ (دينار بحريني)
25 عدد المناقصات

شركة ممتلكات البحرين القابضة
816,000
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

شركة بابكو للتزويد ش.ش.و.
688,420
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

بنك البحرين للتنمية
369,103
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة - دانات
196,266
المبلغ (دينار بحريني)
4 عدد المناقصات

بورصة البحرين
192,887
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

المعلومات

132
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019

52,354,753
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 (دينار بحريني)

حلبة البحرين الدولية
21,678,570
المبلغ (دينار بحريني)
25 عدد المناقصات

تمكين
8,824,308
المبلغ (دينار بحريني)
18 عدد المناقصات

وزارة شئون الإعلام
7,940,964
المبلغ (دينار بحريني)
24 عدد المناقصات

هيئة البحرين للثقافة والآثار
7,570,078
المبلغ (دينار بحريني)
20 عدد المناقصات

هيئة البحرين للسياحة والمعارض
5,553,494
المبلغ (دينار بحريني)
33 عدد المناقصات

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
541,306
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
246,032
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

الصحة

101
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019

53,377,896
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 (دينار بحريني)

وزارة الصحة
46,650,692
المبلغ (دينار بحريني)
93 عدد المناقصات

المجلس الأعلى للصحة
6,727,204
المبلغ (دينار بحريني)
8 عدد المناقصات

احصائيات الترسيات في عام 2019

أخرى

174
عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019

66,290,261
قيمة المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 (دينار بحريني)

وزارة المالية والاقتصاد الوطني
39,299,169
المبلغ (دينار بحريني)
37 عدد المناقصات

الشركة العامة للدواجن
7,472,699
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

هيئة تنظيم سوق العمل
4,000,812
المبلغ (دينار بحريني)
13 عدد المناقصات

وزارة الداخلية
3,798,645
المبلغ (دينار بحريني)
14 عدد المناقصات

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
3,000,112
المبلغ (دينار بحريني)
34 عدد المناقصات

وزارة الخارجية
1,468,993
المبلغ (دينار بحريني)
8 عدد المناقصات

المجلس الأعلى للبيئة
1,275,581
المبلغ (دينار بحريني)
4 عدد المناقصات

مجلس النواب
1,112,241
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
973,663
المبلغ (دينار بحريني)
14 عدد المناقصات

وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف
846,853
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
499,321
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

المجلس الأعلى للقضاء
444,520
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

الأمانة العامة للتظلمات
432,000
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

وزارة شئون مجلس الوزراء
377,441
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

النيابة العامة
321,680
المبلغ (دينار بحريني)
3 عدد المناقصات

المحكمة الدستورية
220,160
المبلغ (دينار بحريني)
2 عدد المناقصات

مجلس المناقصات والمزايدات
204,471
المبلغ (دينار بحريني)
5 عدد المناقصات

ديوان الخدمة المدنية
153,423
المبلغ (دينار بحريني)
6 عدد المناقصات

ديوان الرقابة المالية والإدارية
140,847
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

مجلس الشورى
85,054
المبلغ (دينار بحريني)
3 عدد المناقصات

شركة الخليج للمناولة
49,500
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

المؤسسة العامة للموانئ البحرية
48,928
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

غرفة البحرين لتسوية المنازعات
39,813
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

هيئة التشريع والرأي القانوني
14,985
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
6,872
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

وزارة الدولة لشئون مجلس الشورى والنواب
2,478
المبلغ (دينار بحريني)
1 عدد المناقصات

المناقصات التي تم إرساؤها عام 2019

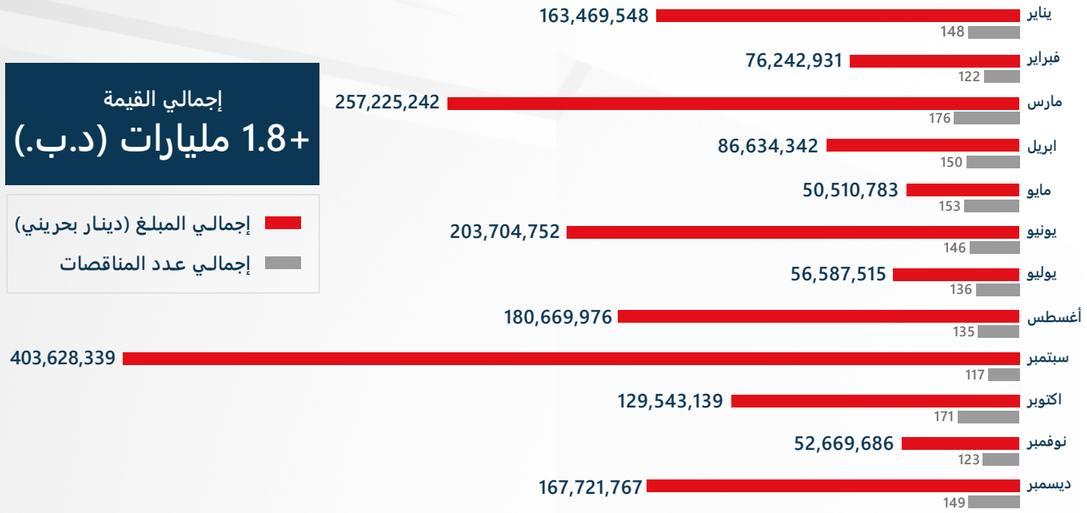

عدد المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2019 وقيمتها

أعلى 15 جهة حكومية متصرفة

	اسم الجهة المتصرفة	إجمالي المبلغ (دينار بحريني)	إجمالي عدد المناقصات
1	وزارة الإسكان	347,563,766	55
2	شركة تطوير للبترول	322,620,375	121
3	وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني	249,708,265	214
4	هيئة الكهرباء والماء	240,408,930	273
5	طيران الخليج	175,400,924	161
6	شركة نفط البحرين	136,263,158	137
7	شركة مطار البحرين	71,676,808	80
8	شركة البحرين للإستثمار العقاري (إدامة)	58,958,212	34
9	وزارة الصحة	46,650,692	93
10	حلبة البحرين الدولية	21,678,570	25
11	وزارة المالية والاقتصاد الوطني	39,299,169	37
12	وزارة التربية والتعليم	14,107,457	22
13	تمكين	8,824,308	18
14	وزارة شئون الإعلام	7,940,964	24
15	هيئة البحرين للثقافة والآثار	7,570,078	20

أهم المشاريع الحيوية المرساة في عام 2019

تنفيذ مشروع مدينة شرق سترة

كلفة المشروع:

259,727,811 دينار بحريني

وزارة الإسكان

مدينة شرق سترة تعد أحد المشاريع الرئيسية التي تضاف إلى المكتسبات الإسكانية التي حققتها الحكومة الموقرة في مجال الخدمات الإسكانية، وتوفر المدينة أكثر من 3000 وحدة سكنية وقسيمة، وسيتم انجاز المشروع على 3 مراحل.

مركز المعارض والمؤتمرات في الصخير

كلفة المشروع:

83,600,000 دينار بحريني

وزارة الأشغال

يقع مركز المعارض والمؤتمرات غرب حلبة البحرين الدولية، ويشتمل مركز المعارض على 10 قاعات، كما يتضمن المشروع مركزاً للمؤتمرات يضم صالة مؤتمرات رئيسية، وعدداً من قاعات المؤتمرات والاجتماعات المتوسطة والصغيرة البالغ عددها 27 قاعة.

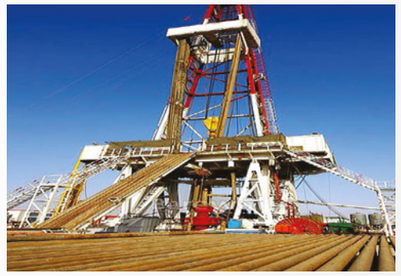

توريد الأنابيب المستخدمة في حفر آبار النفط والغاز

كلفة المشروع:

62,642,078 دينار بحريني

شركة تطوير للبترول

يهدف توريد الأنابيب المستخدمة في حفر آبار النفط والغاز للسنوات الخمس القادمة لتلبية الاحتياجات، وزيادة إنتاج النفط والغاز، وضمان استمرارية الصيانة للآبار الحالية.

نقل الكهرباء جهد 66 كيلو فولت

كلفة المشروع:

55,659,046 دينار بحريني

هيئة الكهرباء والماء

تصميم وتوريد وتركيب واختبار وتشغيل وصيانة المفاتيح (14) جهد 66 كيلوفولت و11 كيلوفولت.

توفير خدمات حفر الآبار البرية

كلفة المشروع:

11,311,000 دينار بحريني

شركة تطوير للبترول

توفير خدمات الحفر البرية لدعم مشاريع الحفر القادمة للشركة على مدى ثلاث سنوات القادمة.

اتفاقية للتنقيب عن النفط والغاز مع "إيني" الإيطالية

كلفة المشروع:

مذكرة تفاهم

الهيئة الوطنية للنفط والغاز

تهدف الاتفاقية لمعرفة مدى الجدوى من الاستكشاف لتطوير النفط والغاز في القاطع البحري الشمالي رقم (1)، بهدف توسيع العمليات في مجال النفط والغاز وتطوير أنشطة إنتاج جديدة.

انشاء مواقف للسيارات بمجمع السلمانية الطبي

كلفة المشروع:

4,500,000 دينار بحريني

شركة البحرين للاستثمار العقاري "إدامة"

إنشاء وتطوير مبنى متعدد الطوابق للسيارات بالقرب من مجمع السلمانية الطبي، حيث يشمل المشروع 600 موقف للسيارات لخدمة ما يبلغ معدله بـ 8000 مريض و/أو زائر يومياً لمجمع السلمانية.
علاوة على ذلك، توفير مساحات لتجارة البيع بالتجزئة والإعلانات بغرض الاستثمار.

مشروع "سعادة"

كلفة المشروع:

4,500,000 دينار بحريني

شركة البحرين للاستثمار العقاري "إدامة"

تمويل المرحلة الأولى من مشروع "سعادة"، والتي تتكون من 7 مباني تتضمن 32 محل، ويشمل على مواقف للسيارات متعدد الطوابق يخدم سوق المحرق يتسع لـ 200 موقف.

مشروع تطوير كورنيش الملك فيصل

كلفة المشروع:

33,134,400 دينار بحريني

وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني

تنفيذ المرحلة الثانية من توسعة مشروع تطوير واستثمار كورنيش الملك فيصل، وذلك لإنشاء مجمع تجاري وشقق فندقية لمدة 60 سنة بمساحة قدرها 100.000 متر مربع ببدل انتفاع للوزارة.

شراء جهاز المحاكاة للطيران

كلفة المشروع:

1,305,288 دينار بحريني

أكاديمية الخليج للطيران

شراء حزمة من بيانات طائرة من طراز (إيرباص) ووثائق لتوفير المعلومات الضرورية للمحاكاة لتدريب الطيارين ومساعدين الطيارين أثناء التدريب على جهاز المحاكاة.

التأهيل المسبق

الجدير بالذكر، أن عملية التأهيل المسبق تشتمل على التحقق بصورة مسبقة من القدرات الفنية والإمكانيات المالية والإدارية لدى الشركات الراغبة في المشاركة في المناقصات الحكومية، وذلك لضمان ترسية المناقصات على الشركات ذات الكفاءة والقدرة. ويتم التأهيل المسبق وفقاً لأسلوبين، إما من خلال إعلان تأهيل عام، أو من خلال الطلبات المنفردة التي تتقدم بها الشركات لاعتماد تأهيلها وإدراجها في سجل التأهيل المسبق أو لإعادة تأهيلها بغرض تغيير درجتها.

ويطمح مجلس المناقصات والمزايدات إلى حث الجهات المتصرفة على التحقق بصورة مسبقة من القدرات الفنية والإمكانيات المالية والإدارية لدى الشركات الراغبة في المشاركة في المناقصات الحكومية، إذ يعمل المجلس حالياً على وضع الخطط اللازمة وآليات التنفيذ المتعلقة بخططه التطويرية الخاصة بعملية التأهيل المسبق، حيث تتضمن خطته التطويرية عدد من المبادرات المتعلقة بعملية خطة التأهيل المسبق، كتفعيل التأهيل المسبق، بالإضافة إلى وضع آلية لتقييم أداء المقاولين/الموردين، بجانب عمل قاعدة بيانات حول تاريخ أداء هذه الشركات في مختلف المناقصات/المشاريع التي أنجزتها.

ارتفع عدد الشركات المحلية المؤهلة حتى نهاية عام 2019 بنسبة 10% لتصل إلى 1590 شركة، وهو ما يمثل 59% من مجموع الشركات المؤهلة خلال عام 2019 وحوالي 29% من إجمالي عدد الشركات المحلية المدرجة في نظام المناقصة الإلكتروني، كما ارتفع عدد الشركات الدولية المؤهلة حتى نهاية عام 2019 بنسبة تقدر بـ 12% لتصل إلى 1113 شركة، وهو ما يمثل 41% من مجموع الشركات المؤهلة خلال عام 2019 وحوالي 27% من إجمالي عدد الشركات الدولية المسجلة لدى المجلس.

"يعكف المجلس على تفعيل خطة تطويرية لعملية التأهيل المسبق."

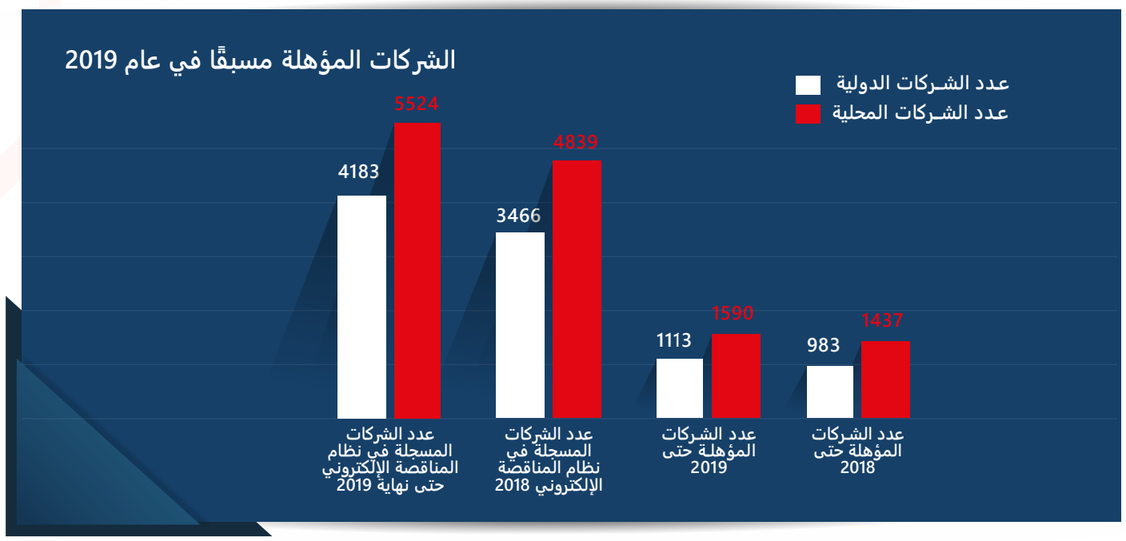

بلغ عدد طلبات التأهيل المسبق التي اعتمدها المجلس منذ بداية 2011 حتى نهاية عام 2019 حوالي 3,044 طلب تأهيل، بزيادة قدرها 277 طلبًا خلال عام 2019، إذ تم تقديم هذه الطلبات من قبل الموردين والمقاولين إما بصفة منفردة أو بالشراكة مع شركات أخرى.

خلال العام 2019 تصدرت وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني نسبة طلبات التأهيل المعتمدة بنسبة 54% من اجمالي الطلبات التأهيل المعتمدة، تلتها هيئة الكهرباء والماء 34%.

"زيادة عدد الشركات المحلية المؤهلة مسبقًا بنسبة 10% حتى 2019، والشركات الدولية بنسبة 12%"

توزيع طلبات التأهيل المعتمدة خلال العام 2019 حسب الجهة المتصرفة

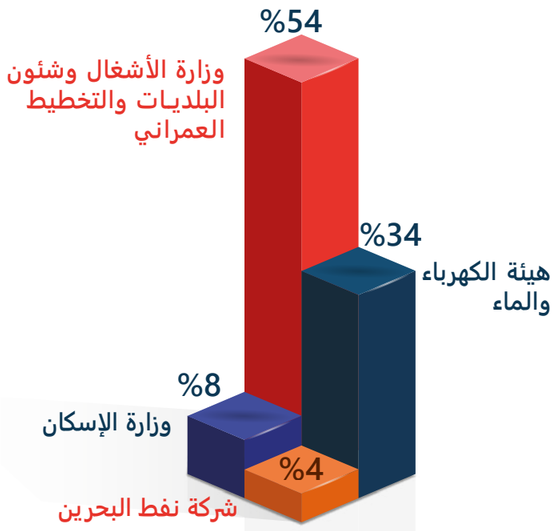

عدد طلبات التأهيل المعتمدة كل عام

يوضح هذا الرسم البياني زيادة عدد طلبات التأهيل المعتمدة خلال العام 2019 بنسبة 28% مقارنة بالعام 2018، إذ تم اعتماد 277 طلب تأهيل في 2019 مقارنة بـ 199 طلبًا للتأهيل في 2018.

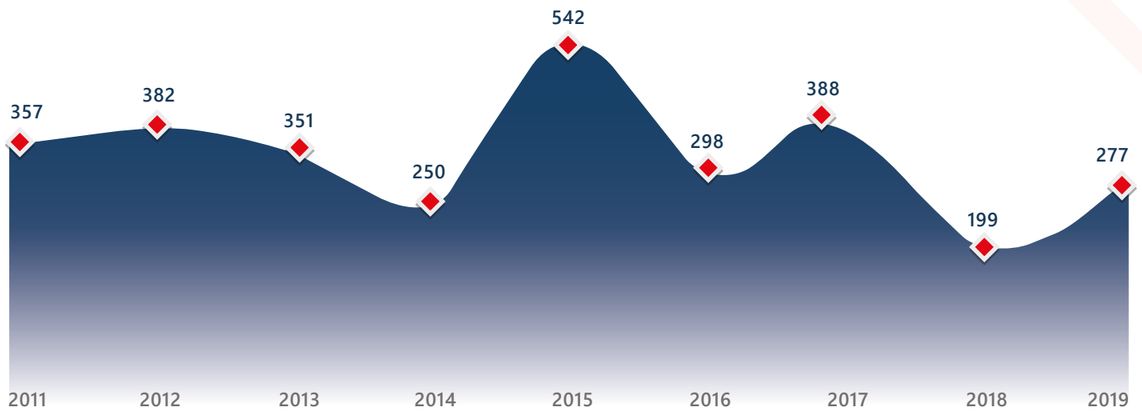

التأهيل المسبق

بلغت نسبة طلبات التأهيل المعتمدة لهيئة الكهرباء والماء 36% من إجمالي مجموع الطلبات المعتمدة حتى عام 2019، تلتها ووزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني بنسبة 32 % من المجموع، ويؤكد ذلك حرص هذه الجهات المتصرفة والتزامها بالقيام بالتأهيل بصورة منتظمة.

طلبات التأهيل المعتمدة حتى عام 2019 حسب الجهة المتصرفة

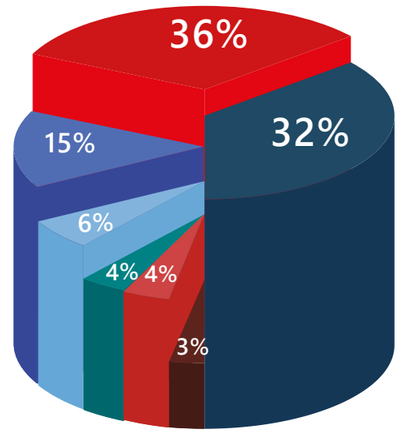

- هيئة الكهرباء والماء
- وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
- وزارة الإسكان
- جهاز المساحة والتسجيل العقاري
- شركة نفط البحرين
- الجهات الأخرى
- شركة مطار البحرين

طلبات إعادة النظر والتظلمات

يلتزم مجلس المناقصات والمزايدات بتبني أعلى معايير الشفافية والعدالة، إذ يتم الرد على جميع الطلبات والتظلمات الواردة إليه بالطرق المناسبة والتي تتم مناقشتها بصورة أسبوعية خلال اجتماعات مجلس المناقصات والمزايدات، وذلك وفقًا للأحكام المنصوص عليها في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية.

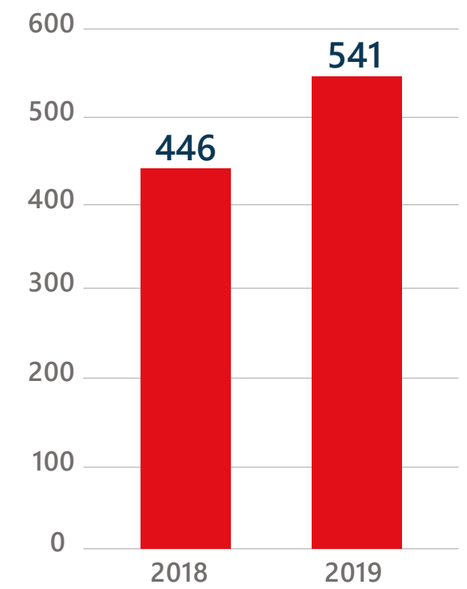

وخلال العام 2019، تلقى مجلس المناقصات والمزايدات 541 طلباً لإعادة النظر والتظلم من الموردين والمقاولين، أي ما يمثل 10% فقط من إجمالي عدد العطاءات المستلمة خلال العام 2019 بناء على أسبابها والتي تتمثل بالآتي:

- طلبات تتعلق بإعادة النظر في قبول الضمان الابتدائي.
- قصور في تقديم الاستمارات المطلوبة.
- طلبات تتعلق بقرار الترسية.
- طلبات تتعلق بإجراءات المناقصة.

الخطط التطويرية

منذ مطلع عام 2019م بدء مجلس المناقصات والمزايدات في تطبيق آلية جديدة لرصد مؤشرات عمليات المناقصات، وذلك حرصاً منه على الوقوف على مواطن القوة في تقارير مؤشرات المناقصات الخاصة بكل جهة متصرفة وفرص التطوير الممكن تنفيذها، بما يحقق أهداف القانون ويضفي مزيد من السرعة والفاعلية والكفاءة على عمليات اتخاذ القرار داخل هذه الجهات، وبالتالي على إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية ككل، مما يسهم في تطوير السياسات والإجراءات ومؤشرات العمليات الرئيسية للمناقصات، وذلك من أجل تعزيز كفاءة وفعالية العمليات وتطوير أداء الجهات المتصرفة من خلال تعزيز مشاركتها في ورش العمل والدورات التخصصية.

وقد تبنت مملكة البحرين «رؤية البحرين الاقتصادية 2030» لتكون منهجا وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة. وقد رسمت الرؤية والتوجهات السامية لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، الأهداف والالتزامات الخاصّة بها، لتكون المملكة نموذجاً رائداً على كافّة المستويات. وانسجاماً مع «رؤية البحرين» تم تشكيل فريق عمل بين عدة جهات حكومية للعمل على وضع خطة مبدئية تتضمن عدة مبادرات من شأنها تحسين وضع البحرين في المؤشرات الدولية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة المملكة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة، كما عكف المجلس على تعزيز العلاقة مع الشركاء الاستراتيجيين من الجهات الحكومية المتصرفة للارتقاء بمستوى الأداء وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية المتعلقة بالمشتريات والمبيعات الحكومية وتحقيقاً لأعلى معدلات الاستثمار الأمثل للمال العام في الجهات الحكومية إذ تم خلال العام الماضي تنفيذ ثمانية عشرة ورشة عمل شاركت من خلالها أكثر من خمس وثلاثون جهة حكومية متصرفة، كما تم تنفيذ ورشة عمل للموردين والمقاولين، ومن المؤمل تنفيذ العديد من الدورات التخصصية وورش العمل التي تستهدف بقية الجهات الأخرى.

التوزان المالي

انطلاقاً من أهداف برنامج التوازن المالي الذي يهدف إلى خلق توازن بين المصروفات والإيرادات، والذي يستند إلى ست ركائز أساسية صُممت لتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي ودفع عجلة النمو الاقتصادي، حقق مجلس المناقصات والمزايدات إيرادات بلغت نحو 718,482 ألف دينار بحريني، كما يتطلع المجلس لزيادة إيراداته خلال العام 2020؛ باستحداث خدمات إضافية للشركاء.

وعلى الرغم من ذلك إلا إن قانون المناقصات والمزايدات عمليات أرسى مبدأ النزاهة والشفافية وتحقيق التوظيف الأمثل للمال العام، إلا أن ذات القانون قد استثنى للجهة المتصرفة حالة واحدة فقط للتفاوض مع صاحب العطاء الأفضل شروطاً والأقل سعراً إذا كان سعر عطاءه أعلى من التكلفة التقديرية المخصصة للشراء للنزول بسعره إلى أدنى سعر ممكن، وذلك بعد أخذ موافقة المجلس بذلك. وعليه فقد وافق المجلس في 164 مناقصة للجهات المتصرفة بالتفاوض مع الموردين والمقاولين، الأمر الذي ساهم في تحقيق وفرات مالية مباشرة بقيمة 106.426 مليون دينار.

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعياً من المجلس لتنفيذ خطته التطويرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء، عكف المجلس على وضع الخطط التنفيذية لعدد من المبادرات التي تهدف إلى تقديم الدعم الفني والاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات للمشاركة بالمناقصات الحكومية، الأمر الذي من شأنه سيساهم في إيجاد بيئة تنافسية متكافئة لجميع الموردين والمقاولين وفق أفضل الممارسات الدولية.

كما تم إصدار عدد من التعاميم بتاريخ 18 نوفمبر 2019م منها تعميم رقم (2) لسنة 2019م بشأن تطبيق الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعميم رقم (3) لسنة 2019 بشأن الإعلان المركزي عن طرح المناقصات الداخلية، وبينت هذه التعاميم آلية إجراءات تطبيق الأفضلية للمؤسسات المصنفة كمؤسسات صغيرة ومتوسطة.

كما عقد المجلس عدد من الورش التدريبية لجميع الجهات المتصرفة، وذلك لضمان صحة تطبيق الإجراءات ذات العلاقة، تضمنت الورش توضيحات حول مركزية الإعلان عن كافة المناقصات الداخلية العامة المحلية والدولية عبر الموقع الإلكتروني للمجلس، مما يكفل اطلاع كافة المؤسسات على هذه الإعلانات.

التحوّل الرقمي

تماشياً مع الجهود الحكومية في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي لمملكة البحرين وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن ضمنها عمليات إدارة وتنظيم عمليات المشتريات والمناقصات، يعمل المجلس على تنفيذ مشروع منصة إلكترونية وطنية للمشتريات الحكومية، ومن المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع خلال (24) شهراً، مما يؤكد على جاهزية المجلس لمواكبة التطورات التقنية القادمة في مجال المشتريات عبر التحول للجيل الرابع من نظام المشتريات الذكي Procurement 4.0، وذلك في إطار سعيه المتواصل لتقديم نموذج رائد للممارسات المشتريات الحكومية واعتماد أفضل الممارسات العالمية، في خطوة ستعزز من حضور البحرين في مجال التحول الرقمي.

ويتضمن النظام تفعيل العديد من الخصائص، أبرزها: تسجيل الموردين وربطه مع نظام سجلات، وإمكانية فتح المناقصات في أي يوم خلال الأسبوع، لذا ارتأى المجلس تطوير آليه العمل عبر إيجاد نظام جديد متكامل وأكثر شمولية، بما يكفل احتياجات جميع الأطراف وسلاسة وسرعة الإجراءات والعمليات.

وتهدف هذه المنصة إلى تطوير منهج جديد يجعل منظومة المشتريات الحكومية مبنية على أسس ومعايير مبتكرة، حيث ترتكز على النتائج المرجوة على تعزيز مبدأ الشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص، بما يحقق أعلى معدلات رضا من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، كما تعمل على تعزيز كفاءة وفاعلية عمليات الشراء الحكومي، عبر تقليل الوقت اللازم لإنهاء إجراءات المشتريات، وخفض إجراءات العمل الروتينية والذي بدوره سيساهم في تقليل المصاريف التشغيلية، ضمن سياسة مرنة للمشتريات.

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD